

تثمين الموارد المحلية لتحقيق تنمية مستدامة بسيدي الطيبي-المغرب.

The Value of the Development of Local Resources to Reach a Sustainable Development in Sidi Taibi- Morocco

أمينة اليملي⁽¹⁾، أيوب الشاوش⁽²⁾

DOI: [10.15849/ZJJHSS.211130.09](https://doi.org/10.15849/ZJJHSS.211130.09)

الملخص

تعدّ جماعة سيدي الطيبي حالة نموذجية من المجالات شبه الحضرية التي تمكنت من التحضر بسرعة، وعرفت تحولات سوسيو-اقتصادية بتحوّل الأنشطة الفلاحية، وظهور أنشطة جديدة، وارتفاع في حجم المعاملات التجارية. إلا أنّ التّدخل البشريّ ساهم في تدهور مجالاتها الطبيعية ممّا استوجب تثمين هذا المعطى؛ لتحقيق تنمية محلية في إطار الجهوية الموسّعة من خلال برامج وطنية؛ لتهيئة غابة المعمورة، والمقاربة التشاركية مع الجمعيات والسكان لتدبيرها، فتتوّعت أشكال التّدخل؛ لتحقيق نموذج تنموي جديد بالاستثمار العقاري والسياحي والتسويق، ولتثمين أفضل للمنتجات والموارد الطبيعية من خلال تأسيس أورش ثقافية واجتماعية ورياضية كذلك، وعدد من التعاونيات لتنظيم الأنشطة ذات الصلة بالعمل الاجتماعي والتنموي؛ لتحقيق تنمية محلية مستدامة بالاعتماد على مقاربة شمولية جديدة للتنمية، من خلال برامج تضامنية ومبادرات تنموية؛ للانخراط الفعلي في النموذج التنموي.

الكلمات المفتاحية: سيدي الطيبي، تنمية محلية، الجهوية الموسّعة، المقاربة التشاركية، النموذج التنموي.

Abstract

The commune Sidi Taibi is considered as a typical case of suburban areas which were enabled to urbanize quickly. It has practiced socio-economic transformations, such as the transformation of agricultural activities, the emergence of new activities, and an increase in the amount of commercial transactions. But human intervention has contributed to the decline of its natural fields, which required the enhancement of these data to achieve local development within the framework of wider regionalism, through national forest preparation programs to develop Maamora, the participative approach with associations, and residents to manage them. So, the forms of intervention have varied to lead to a new model development with real estate, tourism investments and marketing to assess better marketing for products and natural resources, as well as through the creation of cultural, social, sports workshops, and a number of cooperations to organize activities related to social development work, in order to achieve sustainable local development by relying on a new holistic approach to development through cooperative programs, and development initiatives to participate in a real development model.

Key Words: Sidi Taibi, local development, regionalism, participative approach, development model

المقدمة

أصبح يشكل التشخيص الترابي للجماعات القروية أهمية كبرى، باعتباره وسيلة لتشخيص الموارد والإمكانات، ولرصد الإكراهات والاختلالات، ووقع الضغوط الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية على البيئة، ولمعرفة التأثيرات السلبية لتدخلات الساكنة في المجال. ومن تم نهج الاستراتيجيات لتجاوز الإكراهات، ولتحقيق التنمية المحلية في ظل الجهد الموسعة، من خلال برامج ومشاريع تنموية للنهوض بالجماعات القروية، من أجل تحقيق تنمية محلية مستدامة، من خلال الرفع من نجاعة أنماط التدابير للموارد، وفق رؤية مشتركة بين جميع الأطراف المعنية، من خلال المقاربة التشاركية لتدبير الموارد وتثمينها.

ارتبطت التحولات المجالية التي شهدتها جماعة سيدي الطيبي، بمجموعة من العوامل التي غيرت السلوك المجالي الفلاحي للجماعة، من نمط زراعي معاشي إلى آخر عصري، يهدف إلى التسويق وتحقيق المكاسب المادية. والتوجه كذلك نحو وسائل إنتاج حديثة وخيارات أكثر ضرراً بالبيئة المحلية، والقطيعة مع بعض أوجه التدبير الجماعي المشترك للموارد، مقابل آثار بيئية جانبية لهذه السلوكات المجالية، التي لا تمت بصلة إلى التنمية المستدامة. وهذه الإشكالية تتطلب التكيف مع هذه التغيرات، وتسخير إمكانات البيئة المحلية والموارد المتاحة، ثم المساهمة في تثمين المؤهلات الطبيعية والبشرية بالمجال، وتشخيص موارده الترابية، من أجل الوقوف على نقط الضعف وإبراز مكامن القوة. وذلك من أجل تحقيق التنمية الترابية من خلال توظيف الإمكانيات المحلية، والتدبير العقلاني للموارد الطبيعية، مع مراعاة البعد البيئي والمجالي في إطار الجهد الموسعة، من أجل تدبير وتثمين الموارد الترابية، في ظل التحولات الاجتماعية لمجال الدراسة.

مشكلة الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في المفارقة التي تعيشها الجماعة، بين الموارد التي تزخر بها والإكراهات التي تتهددها، وفي معرفة المشاريع التنموية المنجزة، من أجل تعميم المرافق الاجتماعية والبنيات التحتية، وما مدى مساهمتها في تحسين المستوى المعيشي للساكنة، والنهوض بالمجالات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية، وكل ذلك لمجال أصبحت تركيبته الاجتماعية غير متجانسة، أضرت بالبيئة وبالفرشة المائية وبالمجالات الغابوية، وغيرت من وظيفة الجماعة كمجال ضاحوي فلاح، إلى آخر يشهد اختلالات نتيجة تدخل الإنسان. الأمر الذي أصبح يستدعي الوقوف على مكامن قوة المجال، ومواطن ضعفه وتحديد مظاهر التحولات المجالية، والبحث في حجم المشاريع المنجزة، للتغلب على العراقيل التي يطرحها تدخل الإنسان في المجال.

أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز دور الجماعات الترابية، فيكون فاعلاً أساسياً في إطار الجهوية الموسعة، من أجل تحقيق التوازن الاجتماعي والتنمية المستدامة. وبخاصة وأن الميثاق الجماعي لسنة 1976م خول لها صلاحية تدبير الشأن المحلي، وتحديات تحقيق التنمية المستدامة بمجال الدراسة، من خلال الحد من انتشار السكن العشوائي. وذلك بالتخفيف من استنزاف الموارد عبر التدخلات العمومية وبرامج التهيئة؛ لإحداث موارد عيش أخرى للسكان، لتحقيق اندماج فعلي للاقتصاد المحلي مع مثيله الإقليمي والجهوي.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية موضوع الدراسة في تغير وظيفة الجماعة؛ مجالاً ضاحوياً، يخفي مجموعة من التناقضات والتحوليات، أصبحت تستدعي إجراءات عاجلة للحفاظ على الموارد، ولتحقيق تنمية محلية التي تم إرساء قواعدها، بانطلاق برامج ومشاريع تنموية منذ سنة 2005م. لكن هذه البرامج سرعان ما عرفت تعثرات في الإنجاز، وتأخرًا في مواعيد تسليمها في التواريخ المحددة، نتج عنها تناقضات مجالية واضحة وتراجعًا للزراعة الضاحوية، واستهلاكًا للمجالات الغابوية، واستنزافًا للفرشة المائية، في إطار تنظيم أشبه ما يكون بالرأسمالية الزراعية. مما استوجب إعداد التراب بنهج مقارنة جديدة، تركز على تعبئة الإمكانيات المحلية المتاحة، لتسريع دينامية التنمية في إطار رؤية استراتيجية تنموية.

مصطلحات الدراسة

❖ **التنمية المستدامة:** عبارة عن نشاط كافة القطاعات في المؤسسات الحكومي، والقطاع الخاص والجمعيات والأفراد. فهي تشكل عملية تطوير وتحسين الواقع، من خلال تعلم التجارب من الماضي، وفهم الواقع والتخطيط للمستقبل، عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد، وللطاقات البشرية والمادية. وتشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتنمية الاجتماعية والنفسية والتعليمية وغيرها.

- ❖ **المقاربة التشاركية:** مجموعة من الوسائل والمبادئ، رهن إشارة مجموعة بشرية لاتخاذ القرار. وتعتبر أهم ركائز العمل الفعال في تنفيذ برامج عمل الجماعات الترابية، لضمان مشاركة المجتمع المدني بكل مكوناته في تدبير الشأن المحلي من خلال إشراك الجميع في كل مراحل المشاريع التنموية، قصد المساهمة الفعلية في إعداد البرامج التنموية وفقاً لحاجيات الساكنة.
- ❖ **الجهوية الموسعة:** تنظيم هيكلي وإداري تقوم بموجبه السلطة المركزية، بالتنازل عن بعض الصلاحيات لفائدة الجهات لتعزيز التنمية المحلية، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية للجماعات المحلية. عبر إشراك مختلف الفاعلين المحليين في التخطيط، ووضع الإستراتيجيات لتسيير الشأن العام المحلي، بالتخلي عن المركزية الإدارية. وهذا النموذج في التسيير هو ما يسمى بالحكومة الترابية، كمجموعة من القواعد والبنىات، من أجل إحداث التوازن التنموي والاقتصادي وتحفيز التنمية المحلية للجهات.

المحور الأول: المؤهلات الطبيعية لمجال الدراسة

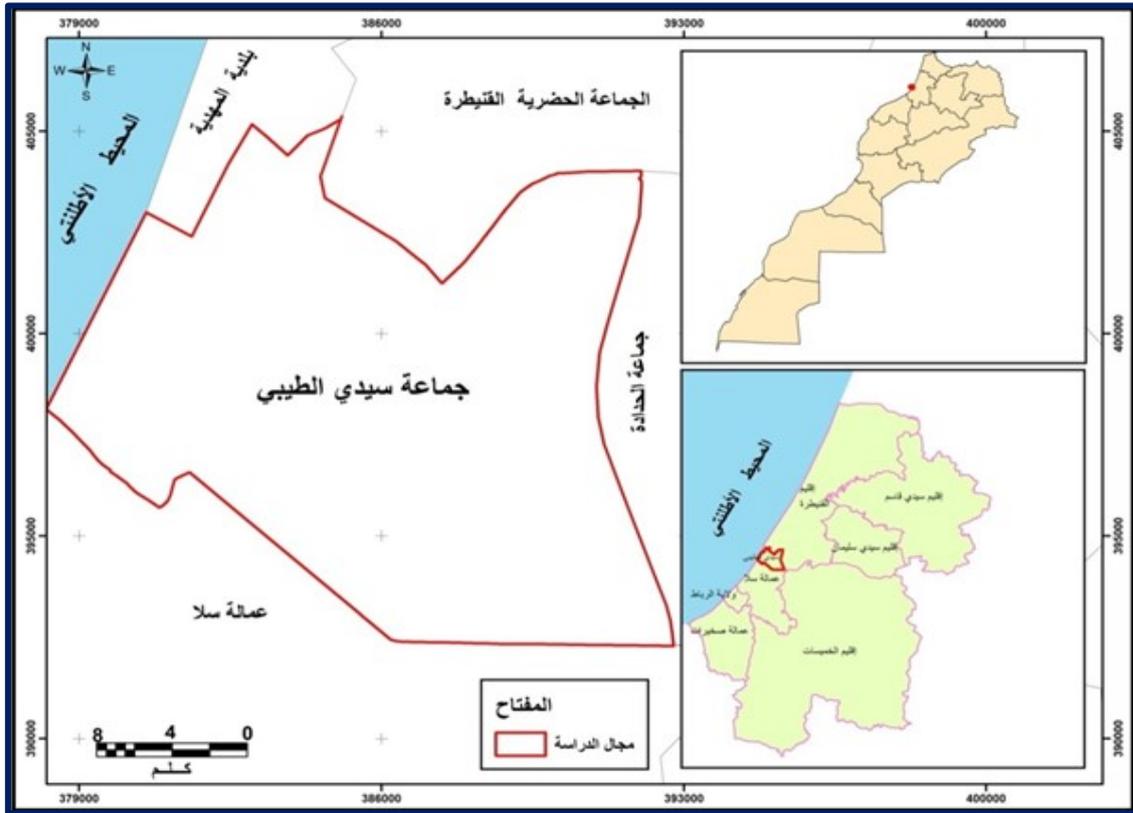
1. الخصائص الطبغرافية والمناخية

بعد التقسيم الجهوي سنة 2014م، أصبحت جماعة سيدي الطيبي تحت نفوذ عمالة القنيطرة، جهة الرباط -سلا- القنيطرة. يضم مجالها الترابي 8 دواوير وهي (حكوش، لمغايشة، الحنشة، أولاد موسى، أولاد انصر، أولاد طالب، ازدغ ولعرافجة)¹، وتقدر مساحة الجماعة بحوالي 140 كلم².

تتميز الجماعة الترابية سيدي الطيبي بمؤهلات طبيعية، متمثلة في شريط ساحلي وتلال منفصلة شرقاً، وشبه استواء بمركز الجماعة. ووفق التصنيف البيومناخي (Emberger) يندرج مناخ الجماعة ضمن المناطق الشبه الرطبة، مما ساهم في وجود فرشاة مائية، بعمق تتراوح ما بين 73 متراً، ووجود منطقة رطبة متمثلة في محمية سيدي بوغابة، كموقع بيولوجي بيئي ضمن قائمة (رمسار). فشتى العناصر الهيدرولوجية والترابية والمناخية ساهمت في وجود غطاء نباتي دائم ومتنوع، جعل الجماعة من أكثر المناطق الغابوية، التي تقدر مساحتها حوالي 64% من المساحة الكلية للجماعة (المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب). ويمكن التمييز بمجال الدراسة بين النباتات الطبيعية، كالبلوط الفليني والاصطناعية كالأوكالبتوس.

(1) مونوغرافية الجماعة الترابية سيدي الطيبي (2017).

الخريطة (1): توطين الجماعة الترابية سيدي الطيبي



المصدر: المندوبية الإقليمية بالقنيطرة للمندوبية السامية للتخطيط (بتصرف).

2. الخصائص الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية

يتبين من خلال إحصاء م2014، تزايد عدد ساكنة مجال الدراسة، بمعدل نمو سكاني 7,9% بسبب الهجرة العكسية، وظهور سكن عشوائي غير منظم، بمركز الجماعة على مساحة تزيد عن 700 هكتارًا، الشيء الذي نتج عنه تغيرًا في المشهد العمراني للجماعة، وأصبح عبارة عن بنايات غير خاضعة لشروط التعمير، وبدون أوراق إثبات الملكية، بحكم أن البنية العقارية لمجالنا عبارة عن أراضي الجموع، وقد أصبحت هذه التجمعات السكنية تقتقر إلى التجهيزات الأساسية، بشكل يضر بالنسق العمراني وبصحة الساكنة¹؛ لتصبح الجماعة حالة نموذجية من المجالات الضاحوية التي تمكنت من التحضر بسرعة، من خلال تمدد عمراني غير من نوعية السكن بمركز الجماعة²، مما أدى إلى ظهور أنشطة جديدة، وارتفاع في حجم المعاملات التجارية، وتحولات سوسيو-اقتصادية في البنية المهنية.

(1) دراسة للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب بالقنيطرة 2005.

(2) تقرير مخطط تهيئة سيدي الطيبي 2005.

الجدول (1): تطور نسبة نمو ساكنة سيدي الطيبي ما بين (1994-2014)

السنوات الإحصائية	1994	2004	2014
عدد السكان	7871 ن	25034 ن	53449 ن
معدل النمو السكاني	12,3%		7,9%

المصدر: منوغرافية جماعة سيدي الطيبي 2017.

المحور الثاني: أشكال التدخل كرهان لتحقيق النموذج التنموي الجديد

تدهور المجالات الغابوية بجماعة سيدي الطيبي بفعل التدخل البشري، الأمر الذي استوجب تضافر الجهود لتأمين هذا المعطى؛ من أجل الارتكاز عليه، ولتحقيق التنمية المحلية في إطار الجهوية الموسعة، بإشراك الجمعيات الرعوية والساكنة في الحفاظ على المجالات الغابوية.

1. تدخلات المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

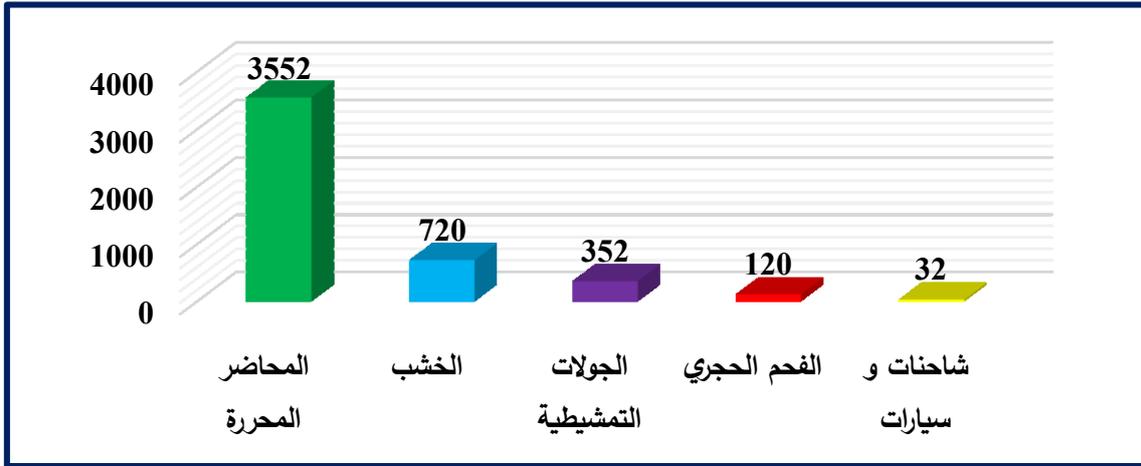
اعتمدت المديرية الإقليمية للمياه والغابات بالقنيطرة على مقاربتين للحدّ من الاستغلال العشوائي للملك الغابوي، أولهما المقاربة الجزرية في حق المتورّطين في الاستغلال غير المشروع للملك الغابوي، ثم المقاربة التشاركية مع الجمعيات الرعوية والساكنة.

1.1 المقاربة التشاركية

بعد مراجعة المقاربة الجزرية سنة 1992م، تم الاعتماد على مقاربة تشاركية تقوم على عقد شراكة مع مجلس باشوية الجماعة، لإشراك الساكنة المحلية في التدبير الغابوي بعد تنظيمهم في جمعيات رعوية، وتوزيع منح المقاصة عليها؛ من أجل حماية المجالات الغابوية، وإحيائها في إطار القرار الوزاري رقم (185501)، بتاريخ 21 مارس 2002م، بواسطة توفير مساحات غابوية محمية، لا تقل عن 300 هكتارًا، مع التزام الجمعيات الرعوية باحترام المساحات المسيجة، الممنوع الرعي فيها لإنجاح برامج إعادة التشجير. وقد ظهرت بوادر نجاح هذه المقاربة من خلال تراجع عدد المخالفات الغابوية، في نهب خشب الغابة إلى 720 م³، وفي إنتاج الفحم الخشبي إلى 120 طنًا¹.

(1) قسم الإحصائيات بالمديرية الإقليمية للمياه والغابات بالقنيطرة.

الرسم البياني (1): حصيلة التدخلات خلال سنة 2017



المصدر: مركز المحافظة وتنمية الموارد الغابوية القنيطرة (2017).

1.1. منح المقاصة

تبننت المندوبية السامية للمياه والغابات مقارنة جديدة، استهدفت ترشيد الوسائل وتفعيل الإجراءات، على أساس تشاركي مع الجمعيات الغابوية، ضمن برامج محددة زمنياً ومجالياً (الجدول 2)، والعمل بنظام اللامركزية في تدبير القطاع في إطار التعاقد، وتحمل للمسؤولية والمساءلة، وعقلنة النشاط الرعوي من خلال جمعيات رعوية، يبلغ عددها ثلاث جمعيات بالمجال، وتستفيد هذه الجمعيات من منح المقاصة سنوياً، في إطار القرار الوزاري رقم (185501)، بناء على أسس تهدف إلى التزام الجمعيات المستفيدة من الدعم، باحترام المناطق المسيجة الممنوع الرعي فيها.

الجدول (2): الجمعيات الرعوية بجماعة سيدي الطيبي

عدد المنخرطين	مقرها	تاريخ تأسيسها	اسم الجمعية
191	دوار ازدغ	2005-01-07	المستقبل
115	دوار مغايثة	2007-01-06	المنزه
97	دوار أولاد انصر	2010-01-15	أولاد انصر

المصدر: مركز المحافظة وحماية الموارد الغابوية القنيطرة.

2. البرامج الوطنية لتهيئة غابة المعمورة

تشتمل تهيئة غابة المعمورة مجموعة من المخططات والبرامج، الهدف منها تعزيز الأدوار الثلاثية للغابة (الموارد، التشغيل والبيئة)، وغرس مساحات غابوية شاسعة للحفاظ على البلوط الفليني، والرفع من إنتاج خشب الأوكالبتوس¹. وما تم تسجيله من فشل في عملية التخليف الغابوي، يرجع إلى عدم احترام الساكنة للمناطق المسيجة.

1.2. عملية Sauvetage (1952-1918)

تبنّت الإدارة الغابوية الفرنسية عملية إنقاذ غابة المعمورة، التي تدخل ضمنها غابة سيدي الطيبي والطايشا. لتدارك الأضرار التي لحقتها، نتيجة الاستغلال المكثف وإنقاذ شجر البلوط الفليني. لكن هذه العملية لم تحقق النجاح المتوخى؛ بسبب الوضعية المتردية التي كانت عليها الغابة.

2.2. المخطط الوطني للتشجير

في إطار برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قامت مديرية المياه والغابات بالتشجير منذ سنة 1960م إلا أنها لم تحقق الأهداف المتوخاة، بسبب استعمال أنواع شجرية محدودة.

3.2. مخطط Vidal (1972-1951)

يعتبر هذا المخطط أول عملية تهيئة عرفتها غابة المعمورة في إطار الحفاظ على شجر البلوط الفليني، وتشجير المساحات الغابوية الفارغة، وقد تبين خلال تنفيذ هذا المخطط تراجعاً في كثافة شجر البلوط الفليني؛ بفعل التغيرات المناخية وتوالي سنوات الجفاف التي عرفها المغرب منذ بداية القرن.

4.2. مخطط Danois (1992-1972)

يهدف هذا المخطط إلى الحفاظ على شجر البلوط الفليني، والقيام بعمليات التجديد، واستبدال البلوط الفليني بأصناف سريعة النمو في الأماكن ذات كثافة أقل من 100 شجرة في الهكتار الواحد، ويتبين من خلال الجدول أسفله تنفيذ المخطط في عملية تخليف المساحات الغابوية المتدهورة وفي التشجير.

(1) المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بالشمال الغربي، دراسة سوسيو-اقتصادية، 2011م، ص 177.

5.2. مخطط (1992-2011)

يعتبر هذا المخطط حصيلة لتقييم المخططات السابقة، وتداركاً للأخطاء التي سجلت فيها، والمتمثلة في عدم الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التزايد الديمغرافي السريع الذي شكّل ضغطاً متزايداً على الموارد الغابوية، وما تبعه من تحولات اقتصادية واجتماعية، فكل هذه الأسباب فرضت تجنيد الوسائل المالية والبشرية، لتقوية برامج إعادة التخليف الغابوي.

الجدول (3): حجم التدخلات حسب مخطط (Danois)

نوع التدخل	المساحة بالهكتار
تخليف البلوط الفليني	87000
تشجير الأوكاليتوس	39400
تشجير الصنوبريات	3200
تشجير الصمغيات	2000
تشجير الأكاسيا	900

المصدر: المندوبية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر للقيطرة (2006).

6.2. مخطط (1992-2012 VIGENRS)

أحصت مديرية المياه والغابات عدد المنتفعين ورؤوس القطيع، وتنظيم الساكنة ضمن تعاونيات رعوية، وتحسيسهم بضرورة الحفاظ على الإرث الغابوي، وإشراك المخالفين في تنقية الغابة من الأشجار الميتة، ومن الأغصان المجروحة أو المصابة بالطفيليات.

7.2. البرنامج العشاري (2005-2014)

أعدت المندوبية السامية للمياه والغابات مخططاً شاملاً لتأهيل المجال الغابوي؛ لتخليف شجر البلوط الفليني، وكذلك من أجل التحفيز العقاري للملكية الغابوية، وحماية المجالات الغابوية من الترامي على حدودها، وصيانة التجهيزات والمسالك الغابوية، وإبرام عقود شراكة ذات المنفعة الاقتصادية مع التعاونيات التي بموجبها انخفضت المخالفات الغابوية، وتمّ خلق مناصب شغل موسمية في إطار التدبير التشاركي للمجالات الرعوية.

8.2. تهيئة غابة الطايشة

تم توفير الظروف المالية واللوجيستية والبشرية وفق الاتفاقية المبرمة بين (المندوبية السامية للمياه والغابات) و(عمالة إقليم القنيطرة)؛ من أجل تهيئة الفضاء الغابوي الطايشة، على مساحة تقدر بحوالي 112 هكتارًا (الجدول 4)، من خلال إنجاز مسالك للراجلين وتوفير فضاءات أسرية، ووضع لوحات التشوير الغابوي للتحسيس والتوعية، وتسهر لجنة التتبع على حراسة المنتزه، والتكف بالصيانة والتنظيف.

الجدول (4): المبالغ المبرمجة لتهيئة غابة الطايشة ما بين (2009 و2017)

المساهمة المالية (الدرهم)	الشركاء
3.174.400,00	المندوبية السامية للمياه والغابات
5.000.000,00	ولاية جهة الغرب شراردة بني حسن (سابقًا)
2.500.00,00	الجماعة الحضرية القنيطرة

المصدر: مركز المحافظة وحماية الموارد الغابوية القنيطرة.

3. إعادة هيكلة مركز سيدي الطيبي

انطلقت أشغال مشروع محاربة السكن غير القانوني منذ 2005م؛ لتحسين سكن الفئات ذات الدخل المحدود، ولتطوير النسيج الحضري، والارتقاء به إلى مستوى تطلعات الساكنة المحلية، وقد أنجز الشطر الأول من المشروع على حوالي 97 هكتارًا، بما فيها المنطقة الحساسة المتواجدة فوق الفرشة المائية.

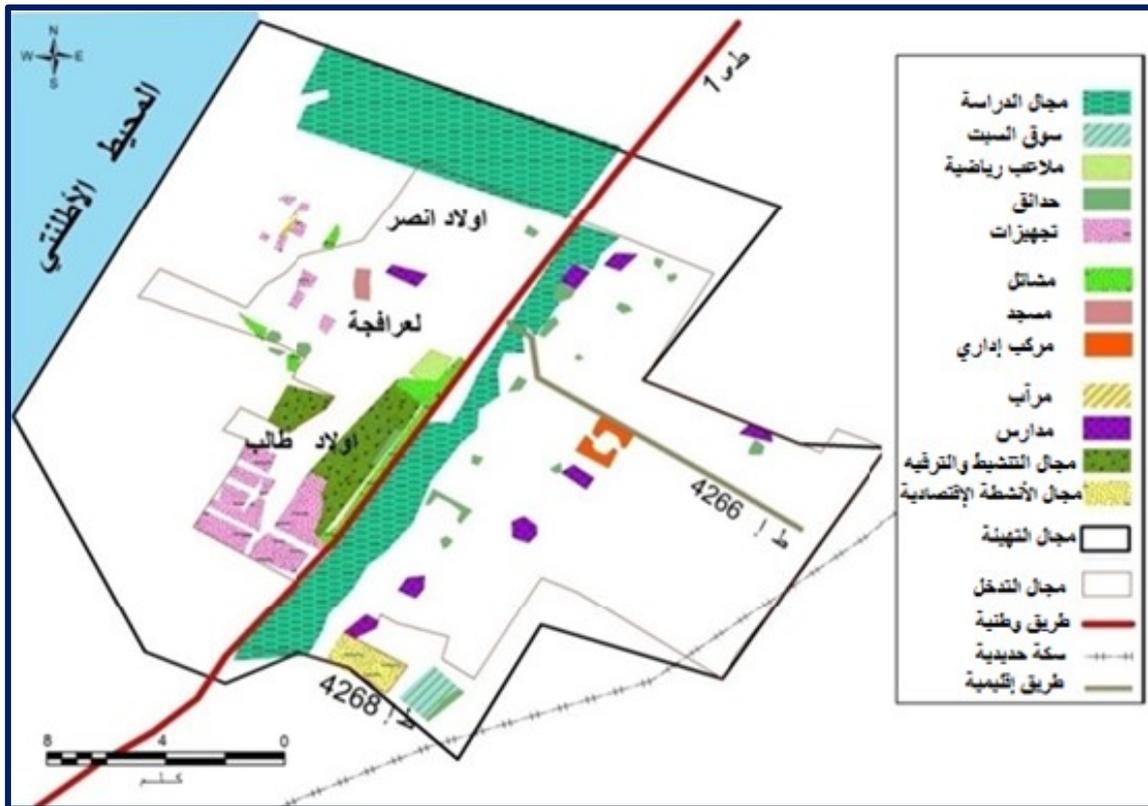
1.3. أهداف مشروع إعادة الهيكلة

يتوخى من إنجاز المشروع الحفاظ على التجمعات السكنية والحيازات الموجودة بهوامش مركز الجماعة، وتأهيل البنيات التحتية الأساسية، وتعميم شبكة الماء الصالح للشرب، والشبكة الكهربائية والصرف الصحي، كما يتضمن تصميم التهيئة ممرات طرقية، متوقعة في 30 طريقًا رئيسية و70 طريقًا ثانوية، ومجموعة من المسالك، وما يرافقها من مواقف عامة للسيارات؛ لأن الوصول إلى الخدمات الاجتماعية يعد أحد الأهداف الأساسية للتنظيم، نظرًا للعجز المسجل على مستوى المركز (الخريطة 2)، وقد شمل تصميم التهيئة إنجاز إدارات عمومية وتعليمية، ومرافق صحية وخدمات اجتماعية.

1.2. الأطراف المشتركة في برنامج التهيئة

تتكلف باشوية سيدي الطيبي بالمهام والمسؤوليات المنوطة بها، بصفتها صاحبة المشروع والمالكة للأرض الجماعية، ولأنها ممثلة للسكان المحلية، ولها مجموعة من الصلاحيات التي تخولها لها السلطة في مجال الشرطة الإدارية الجماعية وشرطة التعمير، بينما تكلفت مجموعة العمران بإدارة المشروع، ومرافقة ساكنة المركز عبر خلية مثبتة، بنقوض من الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير القانوني، وبتهييز الشبكة الطرقيه وتتبع إنارة الشوارع، في حين يتكلف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بتنفيذ أشغال تطهير السائل، وإنجاز خزان مائي شبه أرضي سعته 2000 م³. وطبقاً للمادة الثالثة من الظهير رقم (1-51) تشرف الوكالة الحضرية على تطابق إنجازات المشروع مع التصاميم، ومراقبة عمليات الهدم وتهجير الساكنة، ومراجعة الأحكام المتعلقة باللوائح التنظيمية للسكن غير القانوني¹.

الخريطة (2): التجهيزات المقترحة في برنامج إعادة الهيكلة



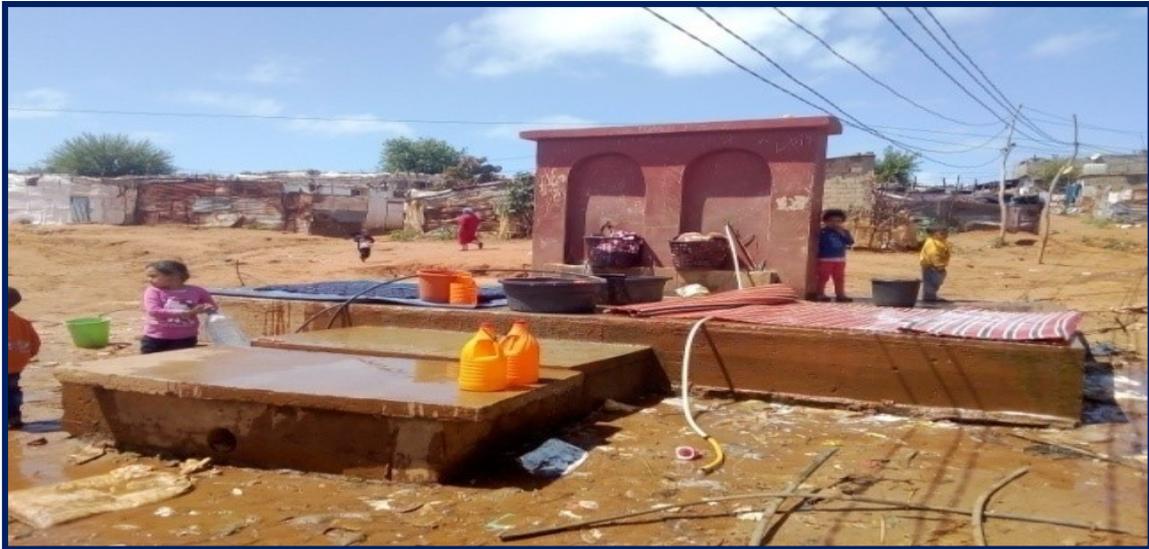
المصدر: مخطط تهيئة سيدي الطيبي 2005 (بتصرف)

(1) الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتخطيط الحضري وتخطيط البناء العشوائي في المغرب، 2005، ص 31-39.

4. حماية الفرشة المائية

أظهرت نتائج تحاليلنا المخبرية للمياه الجوفية لسيدي الطيبي ارتفاعاً في مستوى النترات والصوديوم بشكل يتجاوز الحدود التي تفرضها منظمة الصحة العالمية⁽¹⁾؛ وذلك بسبب الاستعمال المكثف للأسمدة والمبيدات التي تتسرب خلال الفترة المطيرة، لتترسب بها مجموعة من المعادن التي تنقص من جودة المياه. وللتقليل من هذه المخاطر وبتنسيق بين المندوبية الإقليمية لوزارة الصحة، وقسم المياه بالمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي تحت إشراف الجماعة؛ تتم توعية الساكنة بخطر الاستهلاك المباشر لمياه الآبار، وتشجيعهم على جلب مياه الشرب من السقايات العمومية (الصورة 1)، واستكمال تزويد جل الدواوير بشبكة المياه الصالحة للشرب. بالإضافة إلى مراقبة مستمرة للآبار، وتطهير مياهها بشكل دوري، باستخدام منتظم لأقراص الكلور، واعتماد أنظمة ري جديدة لتجنب تسرب كميات كبيرة من المياه الملوثة للفرشة المائية، وتقليل استهلاك مياه الآبار التي لا تتوافق مع القياسات الموحدة المغربية، ومع معايير منظمة الصحة العالمية؛ من أجل تجنب خطر الإصابة بالأمراض المرتبطة بمياه الآبار غير المعالجة، وإجراء دراسات علمية لتوسيع قاعدة المعلومات، حول مدى تأثير المبيدات الحشرية والأسمدة، في مجال يعرف كثافة سكانية مرتفعة.

الصورة (1): نموذج من السقايات العمومية



المصدر: دوار "أولاد انصر" 2019 (تصوير شخصي).

(1) تحاليل شخصية لفرشة سيدي الطيبي بمختبرات كلية العلوم جامعة ابن طفيل القنيطرة 2019.

5. المحطة النموذجية لتحلية مياه الجماعة

إن التزايد السريع لسكان الجماعة تزايدت معه الحاجة إلى الماء لتلبية احتياجات الساكنة، ومتطلبات الأنشطة الفلاحية والصناعية، في ظل التقلبات المناخية التي أصبحت تؤثر سلبيًا على الفرشة؛ بسبب تأخر التساقطات المطرية وعدم انتظامها، وكذلك لتثبعها بأملاح النترات غير الصالحة للاستعمال البشري، وكذلك لتسرب المياه العادمة بسبب التأخر في الربط بشبكة الصرف الصحي، الشيء الذي دفع بالمسؤولين إلى حل جزء من هذه الإشكالية، من خلال إنجاز محطة لتحلية المياه التي تم تدشين موقعها بفضاء (ثانوية الأنوار)، الموجودة على تراب دوار أولاد طالب (الصورة 2)، التي تعتبر المحطة النموذجية الأولى من نوعها، المتخصصة في تحلية مياه الآبار وإزالة النترات عبر تقنيات الطاقة البديلة، من خلال تزواج بين استخدام الطاقة الشمسية والطاقة الريحية. وقد تم إنجاز المحطة بشراكة بين "اليونسكو" و"جامعة ابن طفيل"، وبشراكة مع "الجمعية المغربية للأغشية وتحلية المياه". وتم إنشاء المشروع في أبريل 2014م، على مساحة تقدر بحوالي 500 م²، بقدرة إنتاجية تصل إلى 6000 لتر من الماء يوميًا، ونحو 50 ميجاوات في الساعة من الطاقة الشمسية، إضافة إلى 4000 كيلوات في الساعة من الطاقة الريحية، وقد تم بناء وحدة المعالجة الموجودة في المحطة بدعم مالي من مؤسسات وطنية أهمها (القرض الفلاحي للتضامن والتنمية)، وذلك في إطار آليات التنمية المستدامة.

تم إنجاز هذا المشروع بجماعة سيدي الطيبي؛ من أجل إنتاج الطاقة والمياه المعالجة، ولتغطية الاحتياجات اليومية (لثانوية الأنوار)، ولإستفادة الساكنة المجاورة للثانوية، بحكم أن المشروع يعطي الإمكانية لاستفادة حوالي 2000 شخص. ويعد هذا المشروع الأول من نوعه على الصعيد الإفريقي، وتجربة رائدة على المستوى العالمي، وذا بعد اقتصادي واجتماعي وعلمي وتكنولوجي، جعل منه نموذجًا يحتذى به؛ لكونه يوفر حلولًا تستجيب لمتطلبات الساكنة المحلية، ولمساهمته في التنمية المحلية المستدامة. فالتقنيات المستعملة في هذا المشروع حديثة ومتطورة، استخدم بعضها لأول مرة في شمال إفريقيا، إضافة إلى أن المشروع سيكون منصة للبحث في شتى الميادين المتعلقة بمعالجة المياه وإنتاج الطاقات المتجددة.

الصورة (2): صور ميدانية للمشروع



المصدر: الموقع الرسمي لجامعة ابن طفيل القنيطرة (2020).

المحور الثالث: دور التعاونيات في التنمية المحلية

عرف مجال الدراسة تأسيس عدد من التعاونيات والجمعيات ذات الصلة بالعمل الاجتماعي والتنمية بشكل تشاركي، بين كافة الأطراف وتحقيق مرامي مشتركة¹، وأصبحت وسيلة ناجعة لتنظيم الأنشطة، والبحث عن مصادر بديلة للدخل. ويعرض التدبير المستدام للمجال إشكاليات اجتماعية، تبقى رهينة بإشراك الساكنة وتنظيمها في إطار تعاونيات كشريك استراتيجي للجماعة، من أجل تحقيق التنمية المحلية وتأطير الساكنة، وفتح أورش التكوين لتأهيل الشباب؛ بهدف محاربة ظواهر اجتماعية خطيرة كالهدر المنزلي والإدمان.

1. التعاونية الرعوية

تأسست تعاونية المستقبل سنة 2005م، مقرها دوار (ازدغ)، وتضم 191 منخرطاً، يتكوّن أعضاء المكتب المسير من 7 أشخاص، وتبلغ قيمة الاشتراك السنوية 50 درهماً، وقد تأسست في إطار برنامج المندوبية السامية للمياه والغابات، الهادفة إلى حماية المجالات الغابوية، في إطار تشاركي مع الساكنة؛ بعدم الرعي في المجالات المسيجة مقابل تعويضات مالية، مقدرة في 5000 درهم للهكتار²، والتي تتقاضاها الجمعية نهاية كل سنة، شريطة عدم تسجيل أية مخالفة من المنخرطين في الجمعية. فخلال سنة 2010 م عهدت الجمعية بحماية 1491 هكتاراً من المساحة المسيجة، لكنها لم تحقق الهدف المتفق عليه، مما دفع مركز المحافظة وتنمية الموارد الغابوية إلى تحديد المساحة المعوّض عنها في 1144 هكتاراً فقط، بناء على تقارير رؤساء غابة سيدي الطيبي والطايشة،

(1) محسن ازحيمي، 2011، ص 174.

(2) تصريح السيد بوسلهام رئيس جمعية المستقبل الرعوية، 2019.

والتي تقيد بعدم احترام المجالات المشجرة.

يتم توزيع منح المقاصة بأداء واجب الحراس من المنخرطين، واقتناء علف الماشية لتوزيعه على المنخرطين، بنصف قيمتها المالية (الجدول 5)، وتوزيع أفران حديدية اقتصادية لفائدة الأسر التي يتراوح عدد أفرادها ما بين (4 و 6) أشخاص، للاقتصاد في استعمال الحطب. وكذلك أداء واجب كراء مقر الجمعية، الموجودة على أرض الجموع بقيمة 3500 درهم سنوياً، يتم ضخه في ميزانية الجماعة. كما تستثمر التعاونية منح المقاصة في مشاريع مدرة للدخل؛ لتحسين مستوى عيش الساكنة المحلية، بحيث تم إحداث تعاونية (ازدغ دندون)، لتسويق الحليب سنة 2008م، ومستودع للتخزين ومبردات للحفاظ على جودة الحليب ومشتقاته، بدعم من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

الجدول (5): المساحة المحمية ومنح المقاصة التي استفادت منها الجمعيات الرعوية

مبلغ منحة المقاصة بالدرهم			مساحة المحمية بالهكتار			عدد المنخرطين	التعاونيات الرعوية
2014	2013	2012	2014	2013	2012		
347.750	303.50	265.250	1391	1213	1061	191	المستقبل
208.250	150.000	135000	833	600	540	120	أولاد انصر

المصدر: مركز المحافظة وتنمية الموارد الغابوية للقيطرة.

2. تعاونيات تربية النحل

أصبح نشاط تربية النحل من بين اهتمامات ساكنة سيدي الطيبي مصدرًا مهمًا وإضافيًا لتحسين الدخل، وتعتبر تعاونية (المنزه الأمين) لتربية النحل، الكائن مقرها بدوار (أولاد انصر الزمزمي)؛ أحد التعاونيات النموذجية التي استفادت من دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. فخلال زيارتنا الميدانية صرّح لنا أحد مؤسسي التعاونية، السيد (بولطيف إبراهيم) بأنه قد تم تأسيس التعاونية سنة 2009م، يسيّرها 12 عضوًا بدعم من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، المتمثلة في عشرين خلية نحل مملوءة وأخرى فارغة، وآلة لفرز العسل ونضاج لتصفيتها، وأقمصة خاصة بجني العسل، ومدخات وسكاكين وعلب بلاستيكية للتخزين.

3. جمعيات الحرف التقليدية

تم إنشاء مجموعة من الجمعيات الحرفية، أهمها جمعية (أصالة)؛ لمستغلي مجمع الصناعة التقليدية، والموجود مقرها بدوار (أولاد انصر)، وذلك للنهوض بشئى الأنشطة الصناعة التقليدية وتنظيمها، ولضمان الحقوق المهنية والاجتماعية للحرفيين. ثم جمعية (الأمل) لتجار الصناعة التقليدية الموجودة بدوار (أولاد طالب)، وجمعية (الإخلاص) لحرفيي القصب المتواجد بدوار (أولاد موسى)، وغيرها من الجمعيات التي تهدف بدعم من غرفة الصناعة التقليدية إلى تحسين ظروف اشتغال الحرفيين، وتحديث طرق تسويق منتجاتهم، وتمويل المقاولات الصغرى في مجال الصناعة التقليدية، وكل ذلك من أجل حماية الحرف التقليدية من الاندثار. هذا بالإضافة إلى مجموعة من الجمعيات التي تنشط في المجال الرياضي، والمجال الثقافي، والتكافل الاجتماعي، وأخرى نسائية تنشط في مجال الدفاع عن حق المرأة الساللية في الاستفادة من أراضي الجموع، في هذا الباب تم إحداث مجموعة من الجمعيات خاصة بذوي الحقوق من السالليين.

المحور الرابع: أشكال التدخلات السياحية والاجتماعية

أصبح مجال الدراسة وجهة للاستثمارات العقارية والسياحية؛ لكونه يزخر بمؤهلات سياحية متنوعة، وإمكانية الاستثمار بالأراضي السلالية، لإمكانية تقويتها في إطار المصلحة العامة، ولتوجه معظم المستثمرين نحو الإنتاج العصري.

1. مشروع مهدية سيتي

يعتبر مشروع (مهدية سيتي) من أهم البرامج التنموية الكبرى، كمشروع سياحي يندرج ضمن (مخطط المغرب الأزرق)؛ لتهيئة المجالات الساحلية. ويشمل إنجاز مجموعة من التجهيزات والبنيات التحتية، وسلسلة من الفنادق لإنعاش القطاع السياحي بالمنطقة، إضافة إلى مجموعة من الأحياء الراقية، والسكن الاقتصادي، ومرافق عمومية، ومراكز تجارية كبرى¹. فهذا المشروع يحتل موقعاً استراتيجياً على الساحل الأطلسي، الممتد من شاطئ المهدية شمالاً، إلى ساحل دوار (أولاد طالب) جنوباً. ويعتبر المشروع أحد البرامج التنموية الكبرى الذي بفضلها سوف تعرف المنطقة تجديدًا للشبكة الطرقية، مع المحافظة على الأشجار الموجودة، من أجل التقليل من الأضرار السلبية، التي يمكن أن يخلفها المشروع من الجانب البيئي. ويغطي المشروع مجالات من أراضي الجماعة، ومجال غابوي بمساحة 133 هكتارًا، بالإضافة إلى مشروع تأهيل المحمية البيولوجية سيدي بوغابة، بحيث تم تقسيم غابة المحمية إلى 5 مواقع. كما شملت الدراسة أيضا الحالة الاجتماعية للأسر، ومستواهم المعيشي، ومصادر عيشهم، ومستواهم الثقافي، وحالة السكن، وأنشطتهم الاقتصادية.

2. مشروع حماية وتثمين محمية سيدي بوغابة

سجلت محمية سيدي بوغابة موقعًا بيولوجيًا وإيكولوجيًا سنة 1980م، بموقع (رامسار) للمناطق الرطبة لأهميتها العلمية الإيكولوجية؛ مما أصبح يفرض بذل المزيد من الجهود، للحفاظ على المحمية كتراث طبيعي واستمرارية تداوله بين الأجيال. ومن هنا انبثق مشروع حماية وتثمين المحمية الطبيعية (سيدي بوغابة) من قبل المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، ومركز التربية البيئية وجمعيات حماية البيئة. ويهدف المشروع إلى دعم الإطار القانوني والمؤسسي، والتدبير المعقلن للتنوع الإحيائي والبيولوجي للحفاظ على هذه المحمية، وتحديد نوع التجاوزات المرتكبة من طرف الزوار، وفرض غرامات مالية لمخالفين، وتشجيع البحث العلمي في هذا الوسط، والتربية والتحسيس بأهمية الموقع.

(1) المديرية الجهوية للإسكان وسياسة المدينة القنيطرة، 2019.

3. مجمع لتسويق المنتجات الفلاحية

صادق مجلس الجهة على مشروع اتفاقية شراكة، لإحداث مجمع لتسويق المنتجات الفلاحية والغذائية، الخاصة بالتجمع الحضري الرباط-سلامة-القنيطرة، على جزء من تراب جماعة سيدي الطيبي وجماعة بوقنادل، وتحديدًا جنوب دوار (أولاد طالب) لبوقنادل. وقد رصد للمشروع 550 مليون درهم، على مساحة تقدر بحوالي 109 هكتارًا، وأنجز المشروع خلال ثلاث سنوات (2018، 2019، 2020)، تتوزع مصادر تمويله ما بين مساهمة وزارة الداخلية، وقدرت بحوالي 200 مليون درهم، ومساهمة وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بحوالي 150 مليون درهم، ووزارة الصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي بحوالي 150 مليون درهم، ومجلس الجهة بحوالي 50 مليون درهم.

يتوخى من المشروع تطوير الحركة الاقتصادية والتجارية، ودعم القطاعات المنتجة بالجهة، في إطار انخراط المجالس الجماعية الترابية في التثمين الأفضل للمنتجات الفلاحية، وإعادة هيكلة مسلسل توزيعها، بتقليص عدد الوسطاء وإحداث مجالات مندمجة مخصصة للصناعات الغذائية، تجمع بين الإنتاج والتحويل والتسويق. وسيعهد تسيير المشروع إلى شركة التنمية الجهوية التي تم إحداثها في غضون سنة بعد توقيع الاتفاقية، من طرف مجلس الجهة والمجالس الجماعية المعنية. وسيشكل هذا المجمع قطبًا لاستقبال تجار الجملة والفلاحين والمستوردين كذلك، وتم إعداد دراسة للمواكبة الاجتماعية الشاملة لكل الفئات والجماعات المعنية بهذا المشروع، والتدقيق في الوضعية المستقبلية للأسواق الأسبوعية. وقد تم تهمين هذه المبادرة التي تندرج في إطار البرنامج المندمج (الرباط مدينة الأنوار)، مما سيمكن من تطوير وتنمية مجال دراستنا، بالاعتماد على موقعها الاستراتيجي لإنجاز هذا المشروع الضخم.

4. المهرجان السنوي لفن التبوريدة

حسب معطيات تاريخية يرجع تأسيس اللجنة الأولى لمهرجان فن التبوريدة بسيدي الطيبي إلى المرحوم (الغازي الغراري) الرئيس السابق للجماعة، ويستمر تنظيمه من 11 إلى 14 أبريل، بشراكة مع جمعيات محلية للفروسية التقليدية بملعب دوار الحنشة. ومشاركة 60 سرية و842 من الخيول، و720 من الخيالة القادمين من مختلف الأقاليم الجهوية، فخلال حضورنا لحفل افتتاح المهرجان الجمعة 11 أبريل 2019، عبّر لنا رئيس الجماعة السيد (محمد المومني) بأن الهدف من تنظيم هذا المهرجان هو الحفاظ على فن التبوريدة الذي يعبر على هوية الجماعة، ويربط حاضرها بماضيها؛ مما جعل موسم سيدي الطيبي لفن التبوريدة من أشهر المواسم جهويًا ووطنياً؛ نظرًا للدور المهم الذي أصبح يلعبه في التعريف بالمنطقة وبتراثها، ويساهم في تحقيق انتعاش اقتصادي وسياحي للجماعة. الشيء الذي جعل من سيدي الطيبي محطة إشعاع، تتوفر فيها الوسائل اللوجيستكية والبشرية، والآليات اللازمة لاستقبال الخيالة والزوار، وعلى مساحات خاصة بالتجار والحرفيين والمطاعم وألعاب الأطفال، وأخرى لخيم

المشاركين وعائلاتهم، مع حرص الجماعة على ضمان الأمن، بنشر القوات المساعدة والدرك الملكي والهلال الأحمر.

5. المخيم الصيفي للجماعة

يتعزز المشهد الثقافي بمجال الدراسة من خلال مخيم (سيدي بوغابة) الموجود قرب شاطئ المهديّة، ويدخل ضمن بنىات الاستقبال السياحي على مستوى تراب الجماعة، ويوجد على أراضٍ تابعة لأراضي الجموع تحت وصاية مجلس الباشوية الذي يستفيد من سومتة الكرائية، يتميز المخيم بوجوده وسط مجال غابوي، وبالقرب من المحمية الطبيعية سيدي بوغابة، ومن شاطئ سيدي بوغابة. كما تمتلك الجماعة كذلك مخيماً آخر تابعاً لوزارة الشباب والرياضة، والذي يتم استغلاله كفضاء للاستقبال السياحي وللتنشيط. فجميع هذه الفضاءات تستقبل رحلات الكشافة، ودور الشباب والمؤسسات التعليمية، التي تتماشى ببرامجها المسطرة مع الأهداف المتوخاة من إنشاء هذه المخيمات، من خلال تنظيم ورشات تحسيسية للمستفيدين، بضرورة الحفاظ على البيئة وعلى نظافة الغابة والشاطئ، إلى جانب برامج تربية وترفيهية، وأنشطة ثقافية ومسابقات تشجيعية.

المحور الخامس: الأورش السوسيو-الثقافية والاجتماعية والرياضية

1. دار المواطن

تم تدشين (دار المواطن) في إطار زيارة ملكية سنة 2007م على مساحة قدرت بحوالي 2000 م²، وبميزانية قدرت بنحو 1.226.000 درهم، وهي مؤسسة اجتماعية متعددة الاختصاصات، والخدمات المفتوحة في وجه ساكنة الجماعة، تقوم بمهام الاستماع والإعلام والتوجيه والوساطة، وتنشيط لدروس محو الأمية ولرياض الأطفال، والحضانة والدعم المدرسي لتلاميذ الجماعة، وتكوين المنخرطين في مجال المعلومات وتربيتهم على روح المواطنة من خلال مجموعة من الأنشطة والورشات والمعارض، بالإضافة إلى حصص للدعم في ميدان التربية والتكوين والتحسيس، ويستقبل المركز التلاميذ المنقطعين عن الدراسة كذلك، الراغبين في الحصول على شهادة النجاح تأهلهم للاندماج في سوق الشغل، ويتم تكوين المنخرطين على يد أساتذة ومؤطرين تربويين تابعين (لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن)، والملحقين إدارياً بالتعاون الوطني بالقنيطرة¹، كما يهتم المركز بالحالة الاجتماعية للمنخرطين كذلك، وتدارس أوضاعهم العائلية والنفسية، وتقديم المساعدات بتمويل من الإنعاش الوطني القنيطرة، ومن الجمعية المغربية للتنمية والتربية على المواطنة).

(1) لقاء مع السيدة زهور الإدريسي مديرة دار المواطن 2019.

2. النادي النسوي

أنشئ المركز السوسيو-التربوي (النادي النسوي) بمبادرة ملكية من أجل إعطاء دفعة قوية للبرامج، التي أطلقت في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ولتأهيل رأس المال البشري، وتحسين الظروف المعيشية لنساء الجماعة، وقد شيد المشروع على مساحة تقدر بحوالي 1500 م²، بميزانية تصل إلى 955.500 درهم، قصد تدريب نساء وفتيات الجماعة على احتراف بعض المهن، والاستفادة من دروس محو الأمية¹، وفي الوقت نفسه توفير أقسام للتعليم التمهيدي والابتدائي لفائدة أطفال الجماعة، كما يهدف المركز إلى تحقيق الاندماج السوسيو-اقتصادي للنساء اللواتي هن في وضعية هشاشة، والتكوين في المهن المحلية المدرة للدخل، وتمكينهن من اكتساب بعض الحرف لتحسين ظروف عيش الأسر.

3. المركز الاجتماعي للقرب "الكرامة"

أنشئ هذا المشروع على مساحة نصف هكتار، وبميزانية قدرت بحوالي 810.000 درهم؛ لتحسين التواصل بين شباب الجماعة، ولمحاربة الهدر المدرسي، ومكافحة تعاطي شباب الجماعة للمخدرات، بحيث أصبح المركز قبلة للاستفادة من التأطير ومن التجهيزات، التي تم اقتناؤها بمبلغ إجمالي يصل إلى 2,7 مليون درهم، وتضمن وحدة مجانية لعلاج الأسنان، لإفادة التلاميذ وحافلة للنقل المدرسي. وتندرج هذه المشاريع في إطار برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛ لمحاربة الفقر بالعالم القروي، ولمحاربة الهشاشة، والهدر المدرسي؛ في إطار مقاربة تشاركية لتقوية مرافق القرب المحلية من شباب الجماعة، وكذلك لبلورة الرؤية الملكية في خلق فضاء للتضامن الاجتماعي، ودعم التنمية البشرية بإدماج العنصر البشري في صلب الأوراش الكبرى.

(1) مجموعة التهيئة "العمران" 2006.

الصورة (3): دار المواطن



المصدر: العمل الميداني أبريل 2019 (تصوير شخصي)

4. مشاريع سوسيو-رياضية

تم تدشين مجموعة من المشاريع السوسيو-رياضية بالجماعة، كدفعة قوية واستكمالاً للبرامج التي أطلقت في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فهذا الورش الكبير يروم إلى تأهيل رأس المال البشري بتطوير المهارات العقلية والبدنية لشباب الجماعة، ويأتي إنجاز هذه المشاريع في إطار تطوير الأنشطة الرياضية، وتقوية مرافق القرب المحلية، وتطوير القدرات الرياضية والفنية للأطفال، وللشباب لمحاربة الانحراف والهدر المدرسي؛ لضمان ولوج أوسع للمرافق والخدمات الأساسية، ولتنظيم النوادي الرياضية في إطار مهني، وتم تأسيس مجموعة من الجمعيات الرياضية؛ لتحسين الخدمات والوضعية الاجتماعية لأصحاب النوادي.

الخلاصات والاستنتاجات:

من خلال هذه الدراسة خلصنا إلى أن الجماعة تزخر بمؤهلات طبيعية وبشرية وعقارية، وتعرف ضغطاً كبيراً على الثروة النباتية والمائية التي تعدّ عنصراً إيجابياً في كسب رهان التنمية. فمن أجل تامين الموارد المحلية تم تكثيف الجهود؛ للحد من تدهور النظام الإيكولوجي وفق مقاربة تشاركية، تقوم على مساهمة كل المتدخلين في الميدان، وعلى إشراك الساكنة، وتشجيعهم على الانخراط في تعاونيات؛ لضبط ممارسة حق الانتفاع، وحماية الموارد في إطار المقاربة التشاركية، مما عزز أسس الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال برامج تهيئة المجال الغابوي؛ لتعزيز الأدوار الثلاثية التي تقوم بها الغابة الطبيعية (الموارد، التشغيل، البيئة)، وتشجير المساحات الغابوية المتدهورة؛ للوصول إلى سد العجز المتعلق بالخشب المستعمل في الأنشطة الصناعية والحرفية، وتقنين الاستغلال الغابوي بسن مساطر القانونية والعقوبات الجزرية.

أعيد تجهيز المركز ضمن برنامج إعادة الهيكلة مشروعاً مندمجاً، ساهم بشكل مباشر في تحسين ظروف عيش الساكنة، والحفاظ على البيئة وعلى الموارد الطبيعية، ووفر فرصاً للشغل، وساهم في تحريك الدينامية الاقتصادية المحلية؛ من أجل الحفاظ على خصوصيات مجال الدراسة، كمجال شبه حضري، والحفاظ على النظم البيئية في إطار مستقبلي من أجل تنمية شاملة ومستدامة بتظافر جهود جميع الفاعلين والتعاونيات والمجتمع المدني بشكل فعّال، لوضع حدّ لاستنزاف الموارد وتميئها من خلال برامج وضمن رؤية مستقبلية؛ لتحقيق تنمية مستدامة. وقد كان على رأس هذه المشاريع المبادرة الوطنية للتنمية المستدامة التي تتضمن مجموعة من المشاريع التنموية والاجتماعية، التي ساهمت في الحفاظ على الموارد الطبيعية؛ وفي تامين المنتوجات المحلية ومواجهة الهشاشة الاجتماعية بتحسين دخل الأسر وتوفير فرص الشغل لأبناء الجماعة، مع إشراك المرأة في العمليات الإنتاجية، وتحسين مستواها المعرفي وإدماجها في سوق الشغل، وتسويق منتوجات الفلاحة التضامنية والحرف التقليدية، ومنتوجات التعاونيات من أجل الرفع من الإنتاج، وتسريع عجلة التنمية المحلية.

الخاتمة:

اعتمدت مقارنة شمولية جديدة للتنمية المجالية بالجماعة من خلال استثمار مواردها ومؤهلاتها البشرية، بنهج سياسة تعتمد على محاربة الفوارق الاجتماعية، بإنجاز أوراش ومبادرات تنموية وبرامج الفلاحة التضامنية، ومشاريع مدّرة للدخل للفئات الهشة؛ وذلك لتخطي الإكراهات وتثمين الموارد وتحقيق تنمية محلية مستدامة للانخراط في النموذج التنموي الجديد، ليبقى تفعيلها رهيناً بمدى تدخل الفاعلين، وبدرجة وعي الساكنة المحلية. وكذلك بوضع استراتيجية تنموية ذات بعد شمولي لشتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ودعم التعاونيات والجمعيات في أفق تنمية نشاطها بالتدبير والتسويق لضمان استمرارية نشاطها؛ اعتماداً على مبدأ الشراكة، وأخذاً بعين الاعتبار التوفيق بين المتطلبات الآنية والمستقبلية للساكنة المحلية، والتطبيق السليم لمقاربة اللاتمرکز الإداري لتدبير المجال، واعتماد برامج التنمية المحلية المندمجة التي تستلزم التشارك بين شتى المتدخلين.

المصادر والمراجع:

- أزهار محمد وآيت حمو سعيد، الضاحية بين هاجس التعمير والإقصاء واستراتيجيات التنمية المحلية والجهوية: حالة ضاحية الدار البيضاء المحمدية، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، 2008م، الرباط، المغرب، الجزء الأول.
- الأسعد محمد، البيئة والتنمية القروية المستدامة بالمغرب، نماذج في جغرافية الأنظمة الريفية، مطبعة القرويين، الدار البيضاء، المغرب، 1999م، الجزء الأول.
- الأكل المختار وعبد العالي فاتح 2008م، الأرياف المجاورة للمدن بالمغرب: مجالات متقدمة وسريعة التحولات، حالة المجال الريفي بالمحمدية، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، مطبعة بيست أمبريميري، الدار البيضاء، المغرب، 2008م، الجزء الأول.
- المهدي بنمير الجماعات المحلية بالمغرب ومسألة التنمية المحلية، سلسلة اللامركزية والجماعات المحلية، المطبعة الوطنية، مراكش، المغرب، 1995م، الجزء الأول.

رسائل ماجستير ودكتوراه:

- حسنة الخطابي، تدبير الموارد المائية والتنمية المحلية بجماعة المناصرة، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل القنيطرة، المغرب، 2011م، ص 125-127.
- الخراز عبد القادر، تحولات أنماط استغلال المجالات الساحلية وأثرها على البيئة محور سيدي الطيبي القنيطرة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بالمحمدية، المغرب، 2003م، ص 241-247.
- غازي عبد الخالق، إعداد التراب والتنمية المحلية بجماعتي المناصرة وبنمنصور، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، المغرب، 2007م، ص 17-27.
- محسن ازحيمي، الموارد الترابية وفرص التنمية المحلية المستدامة بجماعة الخلافة "إقليم تاونات" أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، المغرب، 2011م، ص 42-46.

المجلات والدوريات:

- بودواح امحمد، المؤسسات الجماعية والتنمية المحلية في المغرب، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة المغرب، العدد 1، 2009م، ص 124-155 .
- بورقية رحمة، الأرياف المغربية في ظل التحولات الكبرى للمجتمع، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، المغرب، العدد 1، 2002م، ص 32-47.